



البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

يونيو 2021



البنك المركزي اليمني

نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية

يونيو 2021

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن

قائمة المحتويات

الصفحة

4	تقديم
7	ملخص تنفيذي
<hr/>	
11	الفصل الأول: الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية
12	- أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي
13	- ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية
<hr/>	
15	الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية
16	- أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني
17	- ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك
20	- ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه
21	- رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية
<hr/>	
25	الفصل الثالث: تطورات المالية العامة
26	- أولاً/الإيرادات العامة والمنح
28	- ثانياً/النفقات العامة
30	- ثالثاً/الميزان الكلي
31	- رابعاً/الدين العام الداخلي
<hr/>	
32	الفصل الرابع: القطاع الخارجي
33	- أولاً/ميزان المدفوعات
38	- ثانياً/موقف الدين العام الخارجي
<hr/>	
41	ملحق احصائي: دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية والنقدية في الجمهورية اليمنية العدد الثالث من النشرة الربع السنوية (يونيو 2021) آمليين أن تعود بالفائدة على كل من يستخدمها.

وتستعرض النشرة أهم التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الاقتصاد اليمني خلال عام 2020، وتتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر التطورات النقدية والمصرفية. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

وفي ظل استمرار الحرب، إنكمش الاقتصاد اليمني في عام 2020 بما نسبته 8.5% مقارنة مع تحقيق معدل نمو إيجابي بلغ 1.4% في العام 2019. ساهمت الأنشطة البترولية بشكل كبير في هذا الإنكماش بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك الآثار السلبية التي خلفتها جائحة تفشي وباء كوفيد 19 في أوائل عام 2020 والإغلاق اللاحق للمنافذ، لتنعكس سلباً في مجملها على الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتسبب ذلك في حدوث خسائر فادحة في الأرواح وسبل العيش، ليدخل بعدها الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، وهو ما ترتب على ذلك عواقب وخيمة من حيث فقدان الإنتاج والعمالة. وفي هذا السياق، وبالرغم من استمرار إنتشار الوباء خلال عام 2021، من المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في التخفيض من حدة التأثير على النشاط الاقتصادي اليمني ليتوقع إنكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0% في نهاية عام 2021. بالإضافة إلى هذه الصدمات، فإن حظر الأوراق النقدية المطبوعة الجديدة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والذي تم تنفيذه منذ يناير 2020، حد من قدرة الحكومة على دفع الرواتب في هذا المجال، وعقد سير السياسة النقدية من خلال ارتفاع تكلفة التعاملات المالية وتوسيع فجوة أسعار الصرف بين أسواق المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

ظلت الضغوط التضخمية، التي كانت متآنية إلى حد كبير من التضخم المستورد، قوية في تأثيرها على الجمهورية والتي لا تزال تشكل تحدياً اقتصادياً كبيراً، وبالتالي تتطلب إستجابة منسّقة ومستدامة للسياسة النقدية هدفها إستقرار الأسعار وتوفير السيولة الكافية للاقتصاد للحفاظ على التمويل السلس من إحتياجات القطاعين العام والخاص بما يتماشى مع المهمة القانونية الرئيسية للبنك المركزي اليمني كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة 5 من قانون البنك المركزي.

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة إلى وجود عجز نقدي بلغت قيمته 755 مليار ريال أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2021. مقابل عجز نقدي وصلت قيمته إلى نحو 782 مليار ريال ونسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ديسمبر 2020. ويعود ذلك بدرجة رئيسية إلى الارتفاع في أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، لا يزال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من القضايا الحاسمة التي يتعين معالجتها قريباً بالتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة. في الواقع، تم تمويل العجز المالي إلى حد كبير من خلال الاصدارات النقدية من قبل البنك المركزي في حين تم تمويل جزء صغير من العجز المالي من خلال قروض السوق المحلية مما ساهم في تخفيف الضغط على حجم النقود المصدرة. كما سيظل تعزيز إدارة المالية العامة وتطوير سوق الدين المحلي والتعميق المالي من بين الأولويات القصوى للإصلاحات المتوخاة خلال السنوات القادمة.

استمر الوضع الخارجي في التدهور منذ بداية الحرب، مما أدى إلى ضعف كبير في قيمة العملة المحلية خلال عام 2020، بإستثناء عام 2019. حيث سجل سعر صرف الريال إنخفاضاً متواصلاً لتبلغ قيمته حوالي 669 ريال/الدولار الأمريكي. ويمكن القول هنا أن إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز عائدات الصادرات، وبناء أرصدة آمنة من الإحتياطيات الأجنبية، والحد من التمويل المباشر للعجز الحكومي هي الركائز الأساسية لسياستنا المالية الكلية خلال الفترة المقبلة.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذه النشرة قد ساهم بشكل كبير في رقي الأداء السلس والفعال للبنك المركزي اليمني،

لتستحق منا التقدير العميق. كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاز هذا العمل الكبير.

والله الموفق،،

المحافظ
أحمد عبيد الفضلي

ملخص تنفيذي

من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2.8% في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4.7% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 2.2%. وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 2.8 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 84.3 ترليون دولار مقارنة بـ 87.3 ترليون دولار في العام السابق.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 6.0% مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.1% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.7%. وفي مجال التضخم مقاساً بأسعار المستهلكين خلال عام 2020 إنخفض معدله في الاقتصادات المتقدمة ليلبغ 0.7%. في حين ظل ثابتاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة النامية دون تغيير عند مستوى 5.1% في عام 2020. وتشير تقديرات عام 2021 الى معاودة ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 1.6%، في حين سينخفض إنخفاضاً طفيفاً في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.9%.

على الصعيد المحلي، سجلت الأنشطة الاقتصادية إنكماشاً بداية من عام 2020 نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، حيث تشير التقديرات الى إنكماش الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 8.5% في عام 2020 مقابل نمو بلغ معدله 1.4% في عام 2019 ليشكل هذا إنعكاس سلبى للاقتصاد الوطني نتيجة تباطؤ مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في العالم. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى حوالي ما نسبته 25% في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سنوي منخفض بلغ 10% في نهاية عام 2019. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد. ولا تغفل عن

الدور الذي لعبته العوامل الأخرى كالارتفاع المحدود لمؤشر الأسعار العالمية إلى جانب ارتفاع الطلب المحلي والتي أدت بشكل مباشر في تسجيل مستوى مرتفع في مؤشر التضخم.

وتشير التوقعات إلى أن ارتفاع أسعار النفط ومع إستمرارية إنتشار جائحة كورونا قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.0% في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقه الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود 1.0% في عام 2022. ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً من عام 2020 تحت تأثير تدهور قيمة الريال اليمني لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي المواد المستهلكة. وتشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم ما يقارب 40% في نهاية عام 2021. كما يشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 41,142 ريال يمني في عام 2020 مقابل 37,353 ريال في عام 2019، أي بنسبة زيادة تفوق 10%.

فيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2020، ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 896.1 مليار ريال وبنسبة 15%، ليصل إلى 6869.8 مليار ريال. ومن الملاحظ تسجيل ارتفاع قدره 511.6 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 384.6 مليار ريال.

وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 46.5% في عام 2020. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 10.6% في عام 2020. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال ما نسبته 42.9% في عام 2019، فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 26.5%.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي امام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2020 مقابل 591.2 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع

الإحتياطات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 بمقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته 0.9% لتصل إلى 930 مليار ريال. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 6.6% في عام 2020. كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 بمقدار 87 مليار ريال أو ما نسبته 5.4% لتصل إلى 1712 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.2% في عام 2020.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 782 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2020 قد بلغت 54.3%.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 3009 مليار ريال في نهاية عام 2020. وتم تمويله من البنك المركزي بمقدار 2909 مليار ريال وبنسبة 96.7%، تليه أدوات الدين العام الداخلي (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 2100 مليار ريال وبنسبة 3.3% من إجمالي الدين العام الداخلي.

بخصوص تطورات القطاع الخارجي، أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2020 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في عام 2020. وقد انعكس هذا العجز على الإحتياطات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني لتسجل ما قيمته 937 مليون دولار في عام 2020 وهو ما يكفي لتغطية واردات اليمن لحوالي 1.3 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى إنخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52.0 مليون دولار أو ما نسبته 0.8% في عام 2020 لتسجل 6665 مليون

دولار، وشكل ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما إنخفض
رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط
والفوائد المسددة) ونسبة 5.5% ليسجل 1421.4 مليون دولار.

الفصل الأول

الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

أولاً/ الوضع الاقتصادي العالمي

بالإستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي عدد إبريل 2021) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2.8% في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4.7% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 2.2%. وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 3.7 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 83.8 ترليون دولار مقارنة بـ 87.6 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشارة إليه أن الإنكماش المسجل في عام 2020 كان أقل حدة مما تنبأ به الصندوق ضمن مستجدات آفاق الاقتصاد

العالمي عدد أكتوبر 2020 والذي قدر حينها بتراجع نسبته 4.4%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 6% مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.1% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.7% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 ليسجل ما قيمته 93.9 ترليون دولار. كما يوصي الصندوق القائمين على إدارة الاقتصاد الى إنتهاج سياسات من شأنها زيادة معدلات الإنتاجية

توقعات نمو الاقتصاد العالمي

نسبة النمو (%)			البيان
توقعات	تقديرات	توقعات	
2022	2021	2020	
4.4	6.0	3.3	نسبة نمو الاقتصاد العالمي
3.6	5.1	-4.7	نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة
5.0	6.7	-2.2	نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية
3.8	3.7	-2.9	نسبة نمو منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى
5.2	4.3	0.0	نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – عدد إبريل 2021.

مع ضمان تقاسم المكاسب بالتساوي، بالإضافة إلى المحافظة على بقاء الديون قابلة للاستدامة. وفي مجال التضخم فقد ارتفع خلال عام 2020 في الاقتصادات المتقدمة ليلعب معدله 1.6% مقارنة مع 0.7% في عام 2019 في حين انخفض انخفاضاً طفيفاً في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليلعب 4.9% مقابل 5.1% في عام 2019. وتشير تقديرات عام 2021 الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 1.7%، في حين

سينخفض في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.4%. أما فيما يتعلق بالبطالة تشير التوقعات الى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2020 وفي العام القادم 2021 بالنسبة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الصاعدة.

ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية

على الصعيد المحلي سجلت الأنشطة الاقتصادية في عام 2020 إنكماشاً نسبته 8.5% نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، بالمقارنة مع نمو بلغ معدله 1.4% في عام 2019. ويرجع الإنكماش في الاقتصاد الوطني بدرجة رئيسية إلى إنخفاض عوائد صادرات النفط بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى التباطؤ الملحوظ في مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين، التي أفرزتها جائحة كوفيد 19. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى حوالي ما نسبته 25% في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سنوي منخفض بلغ 10% في نهاية عام 2019. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

وبالنسبة للعام الحالي 2021 والعام القادم 2022، تشير التوقعات إلى إستمرار إنتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك لو إستمرت الحكومة بالإعتماد على الإصدار النقدي من البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة، سيؤدي حتماً إلى مزيد من إنخفاض أسعار الصرف وإلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية، سيساهم ذلك في زيادة وتيرة التضخم المتسارع. وهو ما سيشكل ضغطاً إضافية على وضع ميزان المدفوعات والإحتياطيات. حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.0% في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقة الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود 1.0% في عام 2022.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال عام 2020 بلغ معدله إلى نحو 23% مقارنة بـ 10% في عام 2019. ويعود ذلك لتدهور قيمة الريال اليمني

في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات تجاوزت ما وصلت إليه في خريف 2018. لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي المواد المستهلكة. كما تشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم لما يقارب 25% في نهاية عام 2021. ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 41,142 ريال يمني في عام 2020 مقابل 37,353 ريال في عام 2019، أي بنسبة زيادة تفوق 10%.

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في مارس 2021 بمقدار 36.9 مليار ريال أو ما نسبته 0.5%. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتسجل 7323.2 مليار ريال.

الأصول

ميزانية البنك المركزي اليمني		
مليار ريال		
البيانات	ديسمبر 2020	مارس 2021
الأصول الخارجية	387.8	339.7
الأصول المحلية	6,898.5	6,983.5
المستحقات على الحكومة	5,398.9	5484.0
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	-	-
أصول ثابتة وأخرى	1,190.1	1190.0
الأصول = الخصوم	7,286.3	7,323.2
القاعدة النقدية	3,948.1	4,003.7
العملة المصدرة	3,327.5	3430.1
ودائع البنوك	620.6	573.6
ودائع الحكومة	429.7	388.3
ودائع المؤسسات العامة	60.3	59.2
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	1,295.3	1,295.3
خصوم أخرى	1,494.1	1,518.0
رأس المال والاحتياطي	623.0	619.3
إعادة تقييم الأصول الخارجية	259.8	287.1
مخصصات حقوق السحب الخاصة	93.5	93.5
خصوم متنوعة	517.8	518.1

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في مارس 2021 بمقدار 48.1 مليار ريال أو ما نسبته 5.3% مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 955.6 مليار ريال أي ما يعادل 2307.0 مليون دولار. ويعزى ذلك الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي وانعكاس ذلك سلباً على إيرادات صادرات النفط، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويلاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد سجلت 4.6% في مارس 2021.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في مارس 2021 بمقدار 126.5 مليار ريال أو ما نسبته 2.5% مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتبلغ 5095.7 مليار ريال. فيما ظلت

المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في مارس 2021.

الخصوم

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في مارس 2021 بمقدار 55.6 مليار ريال أو ما نسبته 1.4% مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتبلغ 4003.7 مليار ريال. ويعود الارتفاع في مارس 2021 أساساً لارتفاع العملة المصدرة بمقدار 102.6 مليار ريال ونسبة 3.1%، في حين إنخفضت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 47 مليار ريال ونسبة 7.6% في مارس 2021. كما إنخفضت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 1.1 مليار ريال ونسبة 1.8% في مارس 2021. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال في مارس 2021.

إنخفض صافي البنود الأخرى في مارس 2021 بمقدار 24 مليار ريال ونسبة 7.9% مقارنة بنهاية ديسمبر 2020، لتسجل 328 مليار ريال.

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2019 ارتفاعاً مقداره 374.7 مليار ريال ونسبة 9.3% لتصل إلى 4408.9 مليار ريال.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2019 بمقدار 113.4 مليار ريال ونسبة 14.9% لتسجل 873.2 مليار ريال. ويعود الارتفاع في عام 2019 إلى الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 56.7 مليار ريال ونسبة 13.7% والنقد الأجنبي بمقدار 30.6 مليار ريال ونسبة 45.8%، وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 87.2 مليار ريال ونسبة 10.6%، لتصل إلى ما قيمته 909.8 مليار ريال. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 20.6% في عام 2019.

كما ارتفعت احتياطات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 60.9 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2019 لتسجل 774.5 مليار ريال. ويعود ذلك إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 61.5 مليار ريال وبنسبة 85.6% وانخفاض أرصدها

لدى البنك المركزي بمقدار 0.5 مليار ريال وبنسبة 0.1%. وبالنظر إلى حصة احتياطات البنوك كنسبة من الودائع بلغت 23.8% في عام 2019. أما القروض والسلفيات فقد

ارتفعت في عام 2019 بمقدار 161.6 مليار ريال وبنسبة 7.5% لتصل إلى 2319.4 مليار ريال. ويرجع هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للحكومة المتمثلة أساساً في أذون الخزانة والصكوك الإسلامية بمقدار 166.0 مليار ريال وبنسبة 10.7% في عام 2019، إضافة إلى ارتفاع سلفيات المؤسسات العامة بمقدار طفيف بلغ 0.6 مليار ريال وبنسبة 3.0% في عام 2019. في حين انخفضت سلفيات القطاع الخاص بمقدار 5.0 مليار ريال أو ما نسبته 0.9% في عام 2019.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2019 بمقدار 222.0 مليار ريال وبنسبة 7.3% لتصل إلى 3249.3 مليار ريال، ويرجع ذلك لارتفاع كل من الودائع تحت

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

2019	2018	البيانات
909.8	822.6	الأصول الخارجية
97.4	66.8	نقد أجنبي
470.9	414.3	حسابات مع المراسلين
341.5	341.5	استثمارات خارجية
775.5	714.6	الاحتياطي
133.2	71.8	نقد محلي بالخزائن
641.3	641.8	أرصده لدى البنك المركزي
1.0	1.0	شهادات الإيداع
0.0	0.0	إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)
2319.4	2157.8	قروض وسلفيات
578.2	583.2	القطاع الخاص
20.4	19.8	المؤسسات العامة
1720.8	1554.8	الحكومة
404.2	339.2	أصول أخرى
4408.9	4034.2	الأصول = الخصوم
36.6	62.7	الالتزامات الخارجية
33.6	59.8	بنوك بالخارج
3.0	2.9	حسابات غير مقيمين
3249.3	3027.4	الودائع
653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
815.7	774.0	ودائع لأجل
260.9	242.0	ودائع الادخار
49.9	46.2	ودائع مخصصة
1436.1	1358.0	ودائع بالعملة الأجنبية
32.8	23.0	ودائع الحكومة
1123.0	944.1	خصوم أخرى
13.5	5.7	سلفيات من البنك المركزي
333.7	291.1	رأس المال والاحتياطي
775.8	647.3	أخرى

الطلب بنسبة 11.9% والودائع المخصصة بنسبة 8.0% وودائع الادخار بنسبة 7.8% والودائع لأجل بنسبة 5.4%.

وارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 113.9 مليار ريال وبنسبة 18.8% خلال عام 2019 لتصل إلى 718.8 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمبلغ 42.6 مليار ريال وبنسبة 14.6% في عام 2019، ليصل إلى 333.7 مليار ريال.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لأجلها في عام 2019 إلى ارتفاع الودائع لأجل بمقدار 41.7 مليار ريال وبنسبة 5.4%، لتبلغ 815.7 مليار ريال وشكلت ما نسبته 25.1% من إجمالي الودائع، وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2019 ارتفاعاً بمقدار 69.7 مليار ريال أو ما نسبته 11.9% لتسجل 653.9 مليار ريال وهو ما يمثل 20.1% من إجمالي الودائع، وارتفعت وداائع الادخار بمبلغ 18.9 مليار ريال وبنسبة 7.8% لتصل إلى 260.9 مليار ريال وتشكل ما نسبته 8.0% من إجمالي الودائع لعام 2019. كما ارتفعت الودائع المخصصة بمقدار 3.7 مليار ريال أو ما نسبته 8.0% وبلغت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2019 ما نسبته 1.5%. وسجلت وداائع الحكومة ارتفاعاً بمقدار 9.8 مليار ريال وبنسبة 42.6% وبلغت حصتها من إجمالي الودائع ما نسبته 1.0% في عام 2019.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 78.1 مليار ريال أو ما نسبته 5.8% في عام 2019 لتسجل 1436.1 مليار ريال في حين إنخفضت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع لتصل إلى 44.2% في عام 2019، وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع لتبلغ ما نسبته 55.8% في عام 2019.

التسهيلات الائتمانية

إنخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 5.0 مليار ريال أو بنسبة 0.9% في عام 2019 لتصل إلى

578.2 مليار ريال. وبحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية والإسلامية نلاحظ انخفاض حصة كل من تمويل التجارة، البناء والتشييد، تمويل الصناعة بنسبة 27.7٪، 16.9٪، 20.5٪ على التوالي في عام 2019. في حين ارتفعت حصة كل من الزراعة وصيد الأسماك، والقروض والتسهيلات المصنفة بنسبة 85.5٪، 5.1٪ على التوالي في عام 2019.

ويشير توزيع الائتمان غير الحكومي بحسب الأجل في عام 2019 إلى أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت حصتها 18.0٪ من إجمالي الائتمان غير الحكومي، وشكلت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل في عام 2019 ما نسبته 3.0٪ من إجمالي الائتمان غير

المسح النقدي			
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)			
2020	2019	2018	البيان
<u>6,869.8</u>	<u>5973.7</u>	<u>5504.2</u>	<u>العرض النقدي الواسع M2</u>
15	8.5	28.5	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي
<u>2,947.2</u>	<u>2562.6</u>	<u>2420.2</u>	<u>شبه النقد</u>
15	5.89	23.11	نسبة التغير السنوي لشبه النقد
42.9	42.9	44.0	شبه النقد/العرض النقدي
1,820.6	1436.1	1358.0	ودائع العملات الأجنبية
26.8	5.8	52.5	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية
49.5	44.6	45.2	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
<u>3,922.7</u>	<u>3411.1</u>	<u>3084.0</u>	<u>النقد M1</u>
15	10.6	33.1	نسبة التغير السنوي للنقد
57.1	57.1	56.0	النقد M1 / العرض النقدي M2
728.4	653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
11.4	11.9	20.1	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب
10.6	10.9	10.6	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
3,194.3	2757.2	2499.8	العملة المتداولة خارج البنوك
46.5	46.2	45.4	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2
<u>270.7</u>	<u>662.5</u>		<u>صافي الأصول الأجنبية</u>
<u>5,703.0</u>	<u>4,841.7</u>		<u>صافي الأصول المحلية:</u>
5,889.7	5,044.6		حكومي
800.9	748.5		غير حكومي
-987.6	-951.4		أخرى (صافي)

الحكومي، وبلغت حصة استثمارات البنوك الإسلامية في عام 2019 ما نسبته 25.9٪ من إجمالي الائتمان غير الحكومي. كما شكلت حصة القروض والتسهيلات المصنفة ما نسبته 53.0٪ من إجمالي الائتمان غير الحكومي في عام 2019.

ثالثاً/ العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

ارتفع العرض النقدي (M2) من 5973.7 مليار ريال في عام 2019 إلى 6869.8 مليار ريال في عام 2020 بزيادة قدرها 896.1 مليار ريال وبنسبة 15٪. وقد جاءت هذه الزيادة في العرض النقدي خلال

عام 2020 وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

جاء الارتفاع في العرض النقدي (M2) لعام 2019 كمحصلة لتصاعد صافي الأصول المحلية وتراجع صافي الأصول الأجنبية. فزيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعاً قدره 861.3 مليار ريال وبما نسبته 17.8% في عام 2019. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2019 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 845.1 مليار ريال وبما نسبته 16.8%، بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية بمقدار 52.4 مليار ريال ونسبة 7.0%. في حين تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 36.2 مليار ريال ونسبة 3.8% في عام 2019.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2019 فقد تراجع بمقدار 391.8 مليار ريال ونسبة 59.1%. وتركز الإنخفاض في صافي الأصول الأجنبية بواقع (505.2) مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 113.4 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2020 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 511.6 مليار ريال لعرض النقد (M1) وارتفاع شبه النقد بمقدار 384.6 مليار ريال. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة للزيادة في العملة المتداولة بمقدار 437.1 مليار ريال وارتفاع ودائع تحت الطلب بالريال بمقدار 74.5 مليار ريال.

شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 46.5% في عام 2020. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 10.6% في عام 2020. وبالمقابل سجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال ما نسبته 42.9% في عام 2020. فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 26.5% في عام 2020.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2020 مقابل 591.2 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة

من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية، إضافة إلى إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الخطة النقدية السنوية 2021

إن إستقرار الطلب على النقود في الجمهورية يساعد على تنفيذ السياسة النقدية في إطار إستهداف العرض النقدي لتحقيق إستقرار الأسعار. في هذا الإطار، يتم إستخدام القاعدة النقدية كهدف تشغيلي بمجرد تأثرها بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي اليمني. كما يعتمد البنك سعر صرف أكثر مرونة بالرغم من وجود أسعار متعددة كأدوات لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبغية تصميم الخطة النقدية السنوية لعام 2021 تم إستخدام الفرضيات التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.0% في عام 2021.
- معدل تضخم مستهدف في حدود 25%.
- تسجيل عجز مالي في عام 2021 في مستوى 700 - 750 مليار ريال (4.0% من الناتج المحلي الإجمالي).
- عدم تجديد الوديعة السعودية خلال عام 2021 لدعم ميزان المدفوعات.
- تواصل الوضع الراهن من حيث سياسة سعر الفائدة.

تمشياً مع الفرضيات المذكورة، من المتوقع نمو العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع بنسبة 18.3% و 19.1% على التوالي في السنة المالية 2021. ومن المتوقع كذلك أن ينمو الإصدار النقدي بنسبة 22.7%. وإجمالاً تتسق هذه التوقعات مع معدل تضخم مالي في حدود 20% إلى 25% خلال عام 2021.

وعلى هذا الأساس يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لحشد وتعبئة موارد خارجية هامة من المانحين وإستخدام مصادر تمويل بديلة غير تضخمية إلى جانب تعزيز الموارد الذاتية من العملة الأجنبية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب استمرار الحرب إلا أن البنك المركزي استمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف الى:

- تقليل الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية من قبل تجار المشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار الصرف.
- تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمان توريد تلك الإيرادات الى البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن. إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها الى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.
- تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.
- ضمان استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.

2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالاتي:

- إستمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشآت الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشآت الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.
- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشآت الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب

لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشآت
الصرافة.

- العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.
3. إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم
الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل الى 30 ريال عن سعر الصرف. ان ذلك الإجراء
سيسهم في توفير النقد الأجنبي لإستخدامه في مجالات أخرى.

الفصل الثالث

تطورات المالية العامة

تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2020 إلى وجود عجز نقدي قيمته 782 مليار ريال، ونسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 703 مليار ريال وبما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. ومن المتوقع أن يصل العجز النقدي في نهاية يونيو 2021 إلى حوالي 755 مليار ريال أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً/الإيرادات العامة

الإيرادات العامة			
مليار ريال	البيانات		
يونيو 2021*	2020	2019	
1491	930	922	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
888	330.3	354	الإيرادات النفطية
509	551.7	520	الإيرادات غير النفطية
280	345.5	338	الإيرادات الضريبية
229	206.2	182	الإيرادات غير الضريبية
94	48	48	المنح
المصدر/ وزارة المالية. *تقديرات			

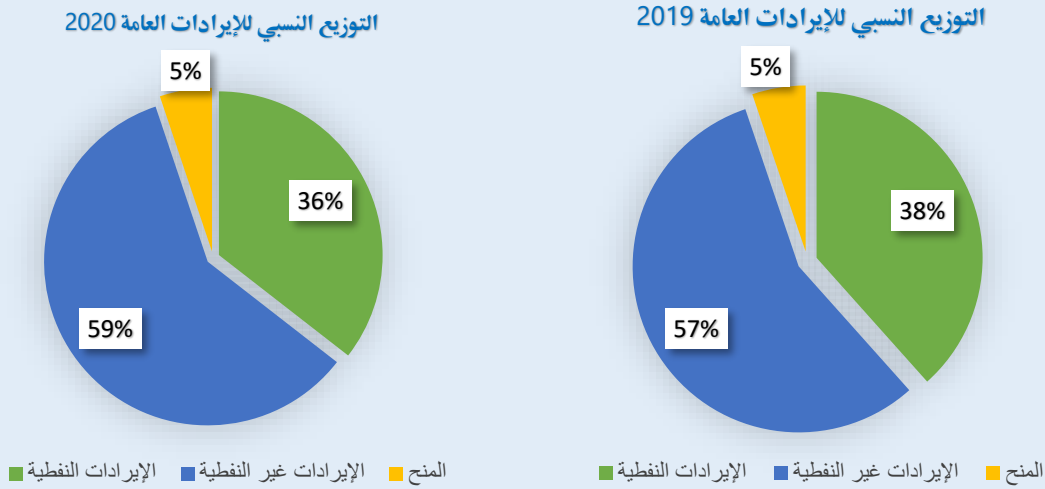
ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 بمقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته 0.9% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 930 مليار ريال. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة بدرجة أساسية إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار 31.7 مليار ريال وبما نسبته 6.1% مقارنة بالعام 2019. في حين إنخفضت الإيرادات النفطية بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته

6.7% مقارنة بالعام 2019. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 6.6% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات العامة بمقدار 561 مليار ريال ونسبة 60.3% في نهاية يونيو 2021 لتصل إلى حوالي 1491 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية في عام 2020 إنخفاضاً بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.7%، مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 330.3 مليار ريال. وبلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2020 حوالي 35.5%. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي

الإجمالي حوالي 2.4% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات النفطية بمقدار 557.7 مليار ريال ونسبة 168.8% في نهاية يونيو 2021 لتسجل حوالي 888 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.



الإيرادات غير النفطية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2020 بقيمة 31.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.1% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 551.7 مليار ريال، وارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 59.3% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.9% في عام 2020. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات غير النفطية بمقدار 42.7 مليار ريال ونسبة 7.7% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 509 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2020 بمقدار 7.5 مليار ريال أو ما نسبته 2.2% مقارنة بالعام 2019، لتسجل ما قيمته 345.5 مليار ريال. وبلغت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بما نسبته 37.2% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5% في عام 2020. ويتوقع أن تنخفض الإيرادات الضريبية بمقدار 65.5 مليار ريال ونسبة 19% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 280 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2020 بمقدار 24.2 مليار ريال أو ما نسبته 13.3% مقارنة بالعام 2019، لتسجل ما قيمته 206.2 مليار ريال في حين بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة 22.2% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.5% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع الإيرادات غير الضريبية بمقدار 22.8 مليار ريال ونسبة 11.1% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 229 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

ثانياً/النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 بمقدار 87 مليار ريال أو ما نسبته 5.4% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 1712 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.2% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع النفقات العامة بمقدار 534 مليار ريال ونسبة 31.2% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 2246 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية في عام 2020 مقارنة بالعام 2019 بمقدار 128 مليار ريال أو ما نسبته 8.3%، لتسجل ما قيمته 1663 مليار ريال. وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة حوالي ما نسبته 97.1% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

11.9% في عام 2020. ويعود ارتفاع النفقات الجارية أساساً لارتفاع نفقات الأجور والمرتببات

نفقات العامة			
مليار ريال	2020	2019	البيان
يونيو *2021			
2,246	1,712	1,625	إجمالي النفقات العامة
2,111	1,663	1,535	النفقات الجارية منها:
1,048	878	854	الأجور والمرتبات
364	199	120	مشتريات السلع والخدمات
208	255	30	مدفوعات الفوائد
440	281	492	الإعانات والمنافع الإجتماعية
52	50	39	مصروفات أخرى
134	49	90	النفقات الرأسمالية
المصدر/ وزارة المالية. *تقديرات			

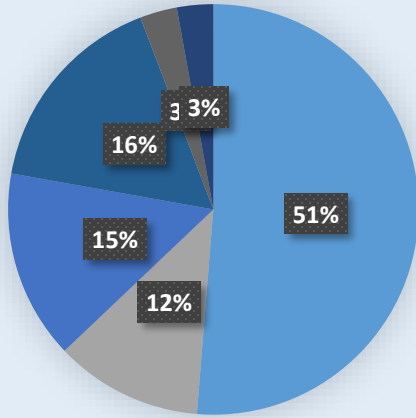
بمقدار 24 مليار ريال ونسبة 2.8%، وارتفعت نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 79 مليار ريال ونسبة 65.8% في عام 2020. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار 225 مليار ريال ونسبة 750%. وارتفعت النفقات الجارية الأخرى بمقدار 11 مليار ريال ونسبة 28.2% في عام 2020. في حين انخفضت نفقات الإعانات والمنافع الإجتماعية بمقدار 211 مليار ريال أو ما نسبته 42.9% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بمقدار 448

مليار ريال ونسبة 26.9% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 2111 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

النفقات الرأسمالية

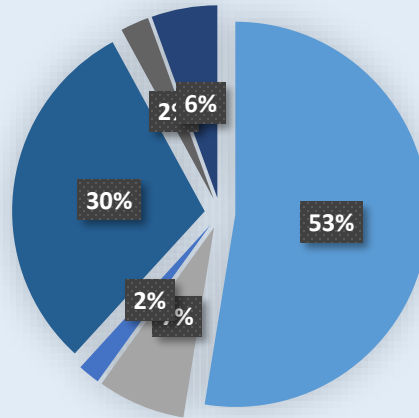
انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2020 بمقدار 41 مليار ريال أو ما نسبته 45.6% مقارنة بالعام 2019، لتصل إلى 49 مليار ريال. وبلغت حصتها من إجمالي النفقات العامة ما نسبته 2.9% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات الرأسمالية بمقدار 85 مليار ريال ونسبة 173.5% في نهاية يونيو 2021 لتسجل 134 مليار ريال. مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لتشكل ما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2020



- الأجور والمرتببات
- مدفوعات الفوائد
- مصرفوات أخرى
- مشتريات السلع والخدمات
- الإعانات والمنافع الإجتماعية
- النفقات الرأسمالية

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2019



- الأجور والمرتببات
- مدفوعات الفوائد
- مصرفوات أخرى
- مشتريات السلع والخدمات
- الإعانات والمنافع الإجتماعية
- النفقات الرأسمالية

ثالثاً/الميزان الكلي

الميزان الكلي للمالية العامة			
مليار ريال	2020	2019	البيان
يونيو 2021*			
1,492	930	922	إجمالي الإيرادات العامة
94	48	48	المنح
2,246	1,712	1,625	إجمالي النفقات العامة
-754	-782	-703	الميزان الكلي (على أساس نقدي)
المصدر/ وزارة المالية. *تقديرات			

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 782 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 54.3% في عام 2020. ومن

المتوقع أن يسجل رصيد الميزان الكلي حوالي 755 مليار ريال أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية يونيو 2021.

رابعاً/الدين العام الداخلي

في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة ومع توقف القروض الخارجية، إنخفض الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، بمقدار 457 مليار ريال أو ما نسبته 15.7% في يونيو 2021، مقارنة بنهاية ديسمبر 2020. لي سجل ما قيمته 3466 مليار ريال في يونيو 2021.

الدين العام الداخلي			
مليار ريال			
اليونيو 2021	2020	2019	البيان
3366	2909	2277	- السحب على المكشوف من البنك المركزي
100	100	100	- تمويل البنوك التجارية والإسلامية للحكومة (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع)
3466	3009	2377	الدين العام الداخلي الإجمالي

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ 3366 مليار ريال في يونيو 2021. وسجلت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 97.1% في يونيو 2021. فيما شكلت أدوات الدين العام الداخلي (ودائع

الوكالة وشهادات الإيداع) المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 100 مليار ريال، وبلغت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي ما نسبته 2.9% في يونيو 2021.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

أولاً/ميزان المدفوعات

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد خلال عام 2020 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2020 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5%. وقد إنعكس هذا العجز على إنخفاض الإحتياطيات

مؤشرات ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				الأجنبية الإجمالية
2021	2020	2019	البنود	للبنك المركزي
-10.7	-3.4	-3.6	العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	اليمني بقيمة 465.1
54.3	50.7	52.4	(الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	مليون دولار في عام
7.7	6.2	6.9	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2020 لتصل إلى
5.6	3.8	4.9	الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	937 مليون دولار وهو
16.0	18.5	18.8	تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	ما يكفي لتغطية
46.6	44.4	45.4	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	واردات اليمن لحوالي
12.0	10.9	12.0	الواردات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
20.0	16.5	12.9	واردات المواد الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
936.9	936.9	1402.0	الإحتياطي من العملة الأجنبية (مليون دولار)	
1.1	1.3	1.6	تغطية الإحتياطي من العملة الأجنبية للواردات (عدد الأشهر)	

1.3 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 644.3 مليون دولار في عام 2020، ليشكل ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء عجز الحساب الجاري نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان التحويلات. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 19.6 مليون دولار في عام 2020. وقد بلغت نسبة العجز في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.1%. ويرجع العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إلى إنخفاض الإستثمارات المباشرة والأخرى. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2020 عجزاً مقداره 644.3 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.4%. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في نهاية عام 2021 بمقدار 1744.5 مليون دولار ونسبة 270.8% ليبلغ 2388.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(1) الميزان التجاري

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2020 بمقدار 1468.6 مليون دولار أو ما نسبته 16.9% ليسجل 7225.3 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 38.2% في عام 2020. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في نهاية عام 2021 بمقدار 1476.2 مليون دولار ونسبة 20.4% ليبلغ 8701.5 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الصادرات

إنخفض إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 383.6 مليون دولار أو ما نسبته 24.6% في عام 2020 لتسجل 1178.2 مليون دولار، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.2% في عام 2020. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2021 بمقدار 550.1 مليون دولار ونسبة 46.7% لتبلغ 1728.3 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. ويتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

إنخفضت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2020 بمقدار 390.5 مليون دولار ونسبة 35.5% لتسجل 710.5 مليون دولار، لتشكل حصتها ما نسبته 60.3% من إجمالي قيمة الصادرات، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.8% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع صادرات النفط الخام والغاز في نهاية عام 2021 بمقدار 549.2 مليون دولار ونسبة 77.3% لتصل إلى 1259.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 6.9 مليون دولار أو ما نسبته 1.5% في عام 2020 لتبلغ قيمتها 467.7 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات ما نسبته 39.7% في عام 2020. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 0.9 مليون دولار وبنسبة 0.2% لتصل إلى 468.6 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الواردات

إنخفض إجمالي قيمة الواردات بمقدار 1852.1 مليون دولار وبما نسبته 18.1% في عام 2020 لتسجل 8403.5 مليون دولار، لتشكل الواردات حوالي 44.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في نهاية عام 2021 بمقدار 2026.2 مليون دولار وبنسبة 24.1% لتصل إلى حوالي 10429.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 46.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات المشتقات النفطية

إنخفضت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 630.0 مليون دولار أو ما نسبته 23.3% في عام 2020 لتسجل 2070 مليون دولار، وبلغت حصتها في إجمالي واردات السلع ما نسبته 24.6% في عام 2020. وشكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 10.9% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 620.9 مليون دولار وبنسبة 30.0% لتصل إلى حوالي 2690.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 12.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 212.6 مليون دولار أو ما نسبته 7.3% في عام 2020 لتسجل 3114.1 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات 37.1% في عام 2020. وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.5%

في عام 2020. الجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني قام بتغطية كافة الإعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الخمس لتأمين توافرها باستمرار في كافة المحافظات اليمنية دون إستثناء. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2021 بمقدار 1366.8 مليون دولار وبنسبة 43.9% لتصل إلى حوالي 4480.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 20.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الواردات الأخرى

إنخفضت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 1434.7 مليون دولار أو ما نسبته 30.8% في عام 2020 لتسجل قيمتها 3219.4 مليون دولار، وشكلت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات 38.3% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 17.0% في عام 2020. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات الأخرى في نهاية عام 2021 بمقدار 38.5 مليون دولار وبنسبة 1.2% لتصل إلى حوالي 3257.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(2) ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

إنخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 1301.1 مليون دولار أو ما نسبته 16.5% في عام 2020 لتسجل 6581.0 مليون دولار. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 34.8% في عام 2020. ويرجع إنخفاض صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2020 بدرجة رئيسية إلى إنخفاض ميزان التحويلات بمقدار 1300.0 مليون دولار وبنسبة 16.5% وإنخفاض ميزان الدخل بمقدار 1.1 مليون دولار وبنسبة 6.2% في عام 2020. ويأتي إنخفاض ميزان التحويلات نتيجة إنخفاض تحويلات العاملين بمقدار 750.0 مليون دولار وبنسبة 17.6% وكذا إنخفاض السحوبات على هبات المانحين بمقدار 550.0 مليون دولار وبنسبة 15.1%. في عام 2020. ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2021 بمقدار 268.3 مليون دولار وبنسبة 4.1% لتصل إلى حوالي 6312.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة الى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 19.6 مليون دولار لتشكل نسبته 0.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويتوقع أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2021 بمقدار 10.2 مليون دولار ونسبة 52.0% ليصل إلى 29.8 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(ت) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً مقداره 465.1 مليون دولار عام 2020، ليمثل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى العجز خلال عام 2020 بدرجة أساسية إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري الناتج عن انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما زاد من حدة عجز ميزان المدفوعات تحول فائض الحساب الرأسمالي إلى عجز نتج عن ارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر للخارج إضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأخرى خلال 2020، لينعكس ذلك على إجمالي الاحتياطات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي التي انخفضت بقيمة 465.1 مليون دولار خلال عام 2020.

ميزان المدفوعات			
مليون دولار أمريكي			
2021	2020	2019	البنود
<u>1,728.3</u>	<u>1,178.2</u>	<u>1,561.8</u>	صادرات السلع والخدمات
1,259.7	710.5	1,101.0	الصادرات النفطية
468.6	467.7	460.8	الصادرات غير النفطية
<u>10,429.7</u>	<u>8,403.5</u>	<u>10,255.6</u>	واردات السلع والخدمات
2,690.9	2,070.0	2,700.0	واردات المشتقات النفطية
4,480.9	3,114.1	2,901.5	واردات السلع الأساسية
3,257.9	3,219.4	4,654.1	واردات أخرى
<u>-8,701.5</u>	<u>-7,225.3</u>	<u>-8,693.9</u>	ميزان السلع والخدمات
<u>-1,431.3</u>	<u>-1,359.5</u>	<u>-1,599.0</u>	ميزان تجارة النفط
<u>6,312.7</u>	<u>6,581.0</u>	<u>7,882.1</u>	ميزان الدخل والتحويلات
-18.7	-19.0	-17.9	ميزان الدخل

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

2021	2020	2019	البنود
6,331.4	6,600.0	7,900.0	ميزان التحويلات
3,581.4	3,500.0	4,250.0	تحويلات العاملين
2,750.0	3,100.0	3,650.0	سحوبات على هبات المانحين
<u>-2,388.7</u>	<u>-644.3</u>	<u>-811.7</u>	<u>الحساب الجاري</u>
<u>29.8</u>	<u>6.8</u>	<u>-740.0</u>	<u>صافي الحساب الرأسمالي والمالي</u>
29.8	19.6	0.0	صافي تدفقات رأس المال /1
0.0	-12.8	-740.0	صافي التدفقات المالية
<u>0.0</u>	<u>172.4</u>	<u>661.7</u>	<u>السهو والخطأ</u>
<u>0.0</u>	<u>-465.1</u>	<u>-890.0</u>	<u>الميزان الكلي</u>
<u>0.0</u>	<u>465.1</u>	<u>890.0</u>	<u>التغير في إجمالي الإحتياطيات الدولية</u>
بنود للتذكرة			
936.9	936.9	1,402.0	إجمالي الإحتياطيات الدولية
1.1	1.3	1.6	تغطية الواردات (شهور)
58.5	41.3	61.4	سعر النفط المصدر (دولار أمريكي/برميل)
4,480.9	3,920.3	3,638.7	الحد الأدنى من الواردات الغذائية المطلوبة
844.5	741.0	558.6	سعر الصرف (المتوسط)
1,020.1	669.0	591.2	سعر الصرف (نهاية الفترة)
المصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.			
1/ توقعات إعفاءات الدين بعد شهر أكتوبر 2021، لحين توفر مصادر من (CCRT).			

ثانياً/ موقف الدين العام الخارجي

نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة من الجهات والدول المقرضة والمانحة عن حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية، فقد تم تكوين فريق عمل يضم ممثلين من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، لجمع البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي وذلك عن طريق التواصل مع الجهات المقرضة وإعادة تشغيل نظام الدمفاس.

وتشير آخر التقديرات التي قام بها البنك الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52 مليون دولار أو ما نسبته 0.8% في عام 2020 ليسجل 6665 مليون دولار، وشكل ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) ونسبة 5.5% ليسجل 1421.4 مليون دولار. وبلغت حصته من رصيد الدين العام الخارجي القائم ما نسبته 21.3% في عام 2020. كما بلغت نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

الملحق الإحصائي

دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية

تركز النشرة الاقتصادية والنقدية الربع السنوية التي يصدرها البنك المركزي اليمني إبتداء من ديسمبر 2020 على تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وآفاقها المتوقعة بالإضافة الى التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية. وفيما يلي أبرز ما تضمنته النشرة:

أولاً/ الوضع الراهن والآفاق الاقتصادية

يمثل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه في تشخيص تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية وتوقعاتها المستقبلية، في حين نعتمد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في حال توفرها لتشخيص أوضاع الاقتصاد الوطني.

ثانياً/ التطورات النقدية والمصرفية

يعتبر البنك المركزي اليمني المصدر الرئيسي للإحصاءات النقدية والمصرفية. وتقوم الإدارة العامة للحسابات المركزية بتزويد الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بميزانية البنك المركزي، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك بتزويدنا بالميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية وكذلك نشاطاتها المختلفة.

وتقوم الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بجمع هذه البيانات وتجهيزها للنشر بشكل دوري وبما يتناسب مع دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 ويعامل البنك المركزي البيانات التي جمعها بشكل منفرد عن المؤسسات المعنية بالسرية التامة. وتُنشر البيانات النقدية بصورتها النهائية (غير أولية) وتتم مراجعة هذه البيانات عند إجراء أي تعديل يتعلق بالمنهجية المتبعة وتصنيف البيانات النقدية. وفيما يلي تعريف بمضمون أبرز المصطلحات الواردة في الجداول النقدية والمصرفية:

- **البنوك:** تشتمل على جميع البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقبل الودائع.

- **الجهاز المصرفي:** يشتمل على البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن.
- **الحكومة:** تشتمل على الحكومة المركزية والمجالس المحلية.
- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** وتشتمل على الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات والمعاشات ومؤسسات التقاعد الأمني والعسكري.
- **المؤسسات العامة:** تشتمل على المؤسسات العامة (غير المالية) المؤسسات والشركات التي للحكومة مصلحة و/أو قوة تصويتية مؤثرة فيها.
- **القطاع غير الحكومي:** ويشمل كل القطاعات المحلية ما عدا الحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي.
- **المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة داخل اليمن أو مضى على إقامته في اليمن مدة سنة فأكثر، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء الهيئات والمؤسسات الدولية والطلاب الأجانب الذين يقيمون لأكثر من سنة.
- **غير المقيم:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقيم عادة خارج اليمن و/أو الذي لم يكمل مدة سنة من الإقامة داخل اليمن، بغض النظر عن جنسية هذا الشخص. باستثناء العائلات والأفراد الذين لهم مركز أو مصلحة اقتصادية في اليمن ولهم سكن دائم حتى لو أقام به بشكل متقطع.
- **صافي الأصول الخارجية:** يمثل الأصول الخارجية، للجهاز المصرفي مطروحا منها الخصوم الخارجية على الجهاز المصرفي استناداً إلى مفهوم الإقامة. ويحتسب لكل من البنك المركزي والبنوك من واقع الأصول والخصوم الخارجية الواردة في ميزانياتها.
- **صافي اقتراض الحكومة:** يمثل مجموع المطالبات على الحكومة المركزية والمجالس المحلية للجهاز المصرفي مطروحا منه مجموع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- **المطالبات على القطاع غير الحكومي:** يمثل مجموع المطالبات على المؤسسات العامة والقطاع الخاص المحلي.

- **صافي البنود الأخرى:** عبارة عن مجموع الأصول الأخرى للجهاز المصرفي مطروحاً منه الخصوم الأخرى للجهاز المصرفي وهي البنود التي لم ترد ضمن تعريف صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي من ميزانية البنك المركزي والميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية.
- **النقد المصدر:** هو النقد الذي أصدره البنك المركزي ويتكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافاً إليه النقد في الصندوق لدى البنوك.
- **النقد:** النقد المتداول مضافاً إليه ودائع تحت الطلب بالريال لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص (المحلي) والمؤسسات العامة.
- **شبه النقد:** يشمل كل من ودائع الادخار ولأجل بالريال اليمني والودائع بالعملات الأجنبية لكافة القطاعات المذكورة في تعريف النقد لدى الجهاز المصرفي مضافاً إليها ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- **عرض النقد:** يساوي النقد مضافاً إليه شبه النقد ، ويعادل ايضاً مجموع كل من صافي الأصول الخارجية وصافي إقتراض الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي وصافي البنود الأخرى.
- **ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتشمل الآتي:**
 - (1) **الاحتياطي الإلزامي:** قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل الإيفاء بنسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك.
 - (2) **الحسابات الجارية:** وهي الحسابات الجارية المفتوحة لدى البنك المركزي اليمني بالعملية المحلية وبالعاملات الأجنبية من قبل البنوك. ولا تعتبر شهادات الإيداع بالريال ضمن هذه الحسابات.
- **سلفيات البنوك:** الائتمان الممنوح من البنوك التجارية على هيئة قروض وتسهيلات وأوراق مالية مخصصة مضافاً إليها تمويل البنوك الإسلامية لعملياتها الاستثمارية.

• **القروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك:** يشمل هذا البند القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك للقطاع الخاص بالإضافة إلى استثمارات البنوك في أسهم الشركات.

• **القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة من قبل البنوك:** وتمثل ودائع الوكالة (بديل الصكوك الإسلامية)، شهادات الإيداع، بالإضافة إلى السندات الحكومية.

• **تطور أسعار الصرف والسياسة النقدية:**

يعتبر محور أسعار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الرئيسية من المحاور التي يسعى البنك المركزي جاهداً لأستقرارها عبر إجراءات السياسة النقدية الفعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب وكبح جماح التضخم في الأسعار. وتعتبر الإدارة العامة للنقد الأجنبي وشئون الصرافة مصدر تلك البيانات والإجراءات.

ثالثاً/ تطورات المالية العامة

تعتبر وزارة المالية مصدر بيانات الموازنة العامة للدولة فإذا تعذر الحصول على تلك البيانات في وقتها نضطر الى الإعتماد على بيانات أولية من الإدارة العامة للموازنة بالبنك المركزي اليميني وتشمل بيانات الموازنة على الآتي:

• **الإيرادات العامة:** تشمل الإيرادات العامة على إيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بما فيها الرسوم الجمركية، والإيرادات غير الضريبية.

• **المنح:** وتشمل كافة المبالغ المتحصل عليها كهبات بدون مقابل من الدول الشقيقة والصديقة.

• **النفقات العامة:**

تشمل النفقات العامة على النفقات الجارية وتتضمن الباب الأول والثاني والثالث حسب التبويب الاقتصادي بينما تحتوي النفقات التنموية والرأسمالية على الباب الرابع والخامس.

• **الميزان الكلي:** يمثل موقف الموازنة العامة للدولة ويظهر مدى تغطية الإيرادات العامة لجميع أوجه الإنفاق العام.

رابعاً/ القطاع الخارجي

• ميزان المدفوعات:

طبقاً لقانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000 يعتبر البنك المركزي المسؤول عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث كلفت إدارة ميزان المدفوعات التابعة للإدارة العامة للبحوث والإحصاء بتجميع بيانات ميزان المدفوعات من مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية، وكذا من واقع مسوحات شركات الاستثمار.

• الدين العام الخارجي:

الإدارة العامة للقروض والمساعدات الخارجية بالبنك المركزي اليمني هي مصدر بيانات الدين العام الخارجي. وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى أن الرصيد القائم للدين الخارجي: يمثل المبالغ المسحوبة من القروض الخارجية مطروحاً منها الأقساط المسددة، مضافاً إليها متأخرات الأقساط والفوائد.

تنبيه:

- إبتداءً من أغسطس 2008 تم تعديل وتحديث البيانات النقدية والمصرفية وفقاً لدليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000، وقد وضعت هذه الملاحظة حتى يسهل على الباحثين والمتابعين والمهتمين معرفة أسباب التغير في الأرقام.
- حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.
- تعتبر البيانات الواردة في النشرة التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.
- في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.
- تصدر هذه النشرة عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف +967-2-256518

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM